صفحات من مسار الثورة التحريرية
اجتماع العقداء العشر نموذجا

أ.شبوب محمد*[1]

تمهيد:

إن الدارس لمسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبها سيقف حتما أمام زخم كبير من الخلافات التي سادت العلاقات بين قادتها ،والتي كادت في بعض الأحيان أن تعصف بها لولا التعقل و الحكمة ،والعودة الى المشاورات وعقد الاجتماعات لحل الخلافات ،والبحث عن ا سباب النزاعات لتجاوزها ،ومن ثم وضع حلول من شأنها تسوية تلك الصراعات أو التخفيف منها ،والعمل على توجيه الثورة في الطريق الصحيح .

إنطلق اجتماع العشرة في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بشارع parmentier بتونس العاصمة[1] يوم 10 أوت 1959، في جو متوتر للغاية و ذلك بسبب رغبة كل طرف في فرض أرائه الرامية إلى تزعم الثورة، واتضح جليا من تدخلات الحاضرين، أن مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في هذا الاجتماع، حيث نجد أن الحاضرين كلهم كانوا عقداء ، وكل واحد منهم كان ينظر إلى أي قرار أو تدخل يتخذه الآخر بخوف وشك وكأنه هجوم يستلزم جوابا وردا حاسما.

ففي الجلسة الأولى ظهر أول مثال على ذلك ، حينما دخل "الباءات الثلاث"- نقصد كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال - قاعة الاجتماع، وآخذو أماكنهم بين المجتمعين فسكت الجميع إلى أن كسر ذلك الصمت العقيد لطفي بتوجيه الكلام اليهم قائلا : في الحكومة أزمة أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألكم عن مكانتكم هنا، إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة[2].

وإثر ذلك غادر كريم القاعة بغضب وإنفعال، حسب ما أورده مصطفى هشماوي، وتبعه رفيقه بوصوف وبن طوبال، وتوجه رأسا إلى مكتبه ، وهناك قام باستدعاء بعض أنصاره، وقد تبين فعلا في الأيام

* أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف،الجزائر

الموالية أن جماعة من المقربين كانت تتردد عليه منهم : مولود إيدير، محمد زريقيني، احمد بن الشريف، عبد القادر شابو، وسليمان هوفمان، وقد قدم هؤلاء كلهم من الجيش الفرنسي[3].

لكن بعد أخذ ورد تم استدعاء هؤلاء للمشاركة ، وكانت نقطة البدء في الاجتماع هي قضية استقالة الأمين دباغين، هنا رد "الباءات الثلاث " بأنه لم يكن يحترم الأوامر، وأنه عصبي عنيد، لا يمتثل للتعليمات، بل لم يكن في مستوى مسؤوليته، إننا نضع مشكلة الأمين تلك بين أيديكم، قرروا ما تشاؤون ونحن معكم[4].

هنا رد بومدين قائلا : إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية، فتدخل بعد ذ لك علي كافي موجها الكلام إلى "الباءات الثلاث " قائلا: بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر، وبعد خروجهم قال علي كافي لبومدين : أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمتنا، اننا قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، وإذا بهم يفاجؤننا بأزمة أخرى ، إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم، ثم تقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه، وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة[5].

وبناءا على ذلك فإن بعض العقداء قدموا انتقادات لاذعة إلى هذا الثلاثي، وذكروا بأن الحكومة لا تولي الجانب العسكري ما يستحق من العناية، وذلك بسبب إهمالها آمر الوحدات المقاتلة، فهي لم تقدم الوسائل الضرورية لمواصلة القتال.

ولكن الثلاثي حمل ذلك لقادة الجيش الموجودين في الحدود، بسبب التسيب والجمود الذي تعانيه الوحدات هناك ، ذلك الوضع الذي لم تسلم منه حتى الحكومة التونسية حسب تعبيرهم، نظرا للتصرفات غير المسؤولة التي تصدر من حين إلى آخر عن بعض هذه الوحدات التي أصبحت لا ضابط لأمرها، ولا مسؤول عما تأتي به، من أعمال غير مسؤولة[6].

هنا تدخل علي كافي مرة أخرى، وإنتقد بشدة كريم، وحمله المسؤولية الكاملة، لما يحصل للثورة من تراجع خاصة عبر الحدود، وقال له بالحرف الواحد : أنكم منشغلين في الخارج، أما الداخل فهو يعاني الأمرين أمام هجمات العدو، ونقص الأسلحة [7]، فرد عليه كريم مباشرة وقال له : يجب أن تخضع أنت

لمحكمة عسكرية، وهذا لأنك تبحث عن السلطة و لاشيء غير ذلك، وإنك قد تجاوزت حدودك، فرد عليه علي كافي قائلا:... أنت الذي تسعى للحكم والسيطرة على الثورة، ولكن الثورة أكبر منك، وليس لأحد هنا في القاعة- وأنا واحد منهم – أن يدعي زعامة الثورة، إن الزعيم الأوحد للثورة- وعن جدارة- هو الشعب وحده، وإننا هنا نتكلم باسمه، وباسم مجاهدي جيش التحرير الوطني، وعندما ينزع منا ثقته فإننا سننسحب[8]، ونظرا لذلك التصعيد الخطير بين قادة الثورة، تدخل بومدين ، وحاول تهدئة الجو داخل القاعة.

و بغض النظر عن القائل ،فإن المهم هنا أن الموقف من الثلاثي المذكور لم يعد موقف المرؤوس تجاه رئيسه، وكان على المجتمعين أن يقوموا بتقييم شامل للوضع السياسي والعسكري، وأن ينظروا في عمل مختلف العقداء وأزمة الحكومة المؤقتة، وأن يحددوا إستراتيجية حربية جديدة، ويعينوا مجلسا وطنيا جديدا، وكذا قيادة تنفيذية جديدة [9].

كل النقاط التي أثاروها في الأيام الثلاثة الأولى توصلوا بسهولة إلى اتفاق حولها، وفي مقدمة ما طرح وأتفق بشأنه محاكمة السياسيين في الحكومة المؤقتة أمثال الأمين دباغين ، بعد تأكيد الثلاثي بأنهم المتسببون في الأزمة، لكن وبمجرد الوصول إلى قضية تشكيل المجلس الوطني للثورة، وتع يين القيادة الجديدة للحكومة، ظهرت العراقيل وعادت الأمور للتعقيد، فخلال جلسات عديدة، وأيام طويلة لم يحققوا أي تقدم حول مسألة القيادة الجديدة[10].

وبدأ بذلك توجيه الانتقادات إلى الحكومة المؤقتة، بسبب تشكيلتها التي ضمت بعض العناصر التي لم تحظ بالموافقة الجماعية، فقد كان فرحات عباس رئيس الحكومة نفسه، محل تلك الانتقادات، بدعوى أنه كان لا يؤمن بسياسة الثورة قبل هذا الوقت، فكيف يمكنه والحالة هذه أن يرأس حكومة ثورية.

وقد استغل البعض ذلك الانتقاد الموجه إلى فرحات عباس منهم ، كريم بلقاسم الذي قام للدفاع عن فكرته المتمثلة في إلغاء الحكومة المؤقتة، والعودة إلى تكوين ما يشبه لجنة ثورية من أربعة أو خمسة أعضاء، تكلف أساسا بتسيير شؤون الحرب[11].

وكان كريم بوصفه وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة ،يعتقد أنه سيكون منسقا لها، لكن بوصوف وبن طوبال وآخرين قاموا بعرقلته، في حين أن كريم ظل يدافع عن مشروعه قائلا : الكل هنا متفق أن تجربة الحكومة المؤقتة كانت سلبية، يجب أن نعود إلى صيغة أكثر صرامة، شيئا يشبه حكومة مصغرة ... كلما قل العدد إزدادت الفاعلية[12].

وفي تلك الأثناء كان كريم ، قد أدرك أن لطفي وبومدين وكافي، المعا رضين له، أنهم مدعومين من قبل بوصوف وبن طوبال، وفهم أن تمرير مشروعه ذاك لم يكن بالأمر اليسير[13].

وبعد أيام من المشادات الحادة، دفع كريم بالأحداث إلى الأمام، اذ أعلن أنه سينسحب مانحا إياهم أسبوعا للعودة إلى مناصبهم في الداخل أو بإتخاذ قرار، ثم غادر تونس العاصمة بإتجاه منزله إلى قرطاجة، موضحا للحاضرين، أنه سيواصل العمل والتصرف بصفته وزيرا للدفاع [14]. للإشارة هنا نجد أن كريم بلقاسم يدعي بأنه مازال وزيرا للدفاع في حكومة غير موجودة ، هذا لأنه سبق وأن أقالها بنفسه، وحكم عليها بالفشل.

بعد توقف الاجتماع بأيام نزل كريم عند رغبة الوسطاء (بن خدة، عمرأو صديق، أوعمران، مبروك بلحسين)، الذين ذهبوا لإقناعه بالعودة إلى الجلسات[15]، فعاد وانطلق الاجتماع من جديد، ومرة أخرى حسب ما أورده على كافي سارت الجلسات بالكيفية التي

توقفت فيها، في جو طغت عليه المعارضة المكشوفة أساسا بين كريم من جهة والعقداء لطفي وبومدين وكافي مدعمين بصورة غير مباشرة من بوصوف وبن طوبال[16].

أما كريم فقد كان إلى جانبه كل من محمدي السعيد، والحاج لخضر، وسليمان دهليس والسعيد يازوران[17] ، هكذا إستمرت المشادات الكلامية بين كريم والمعارضة، يئس على إثرها وزير القوات المسلحة ذاك، من التوصل إلى فرض نفسه، فلجأ إلى التهديد بإستخدام القوة، وأمرا العقدين لطفي وبومدين أن يلتحقا بمناصبهما تحت طائلة الإيقاف، وقاطع الاجتماع[18].

ويقول علي كافي أن كريم بلقاسم حاول تدبير محاولة إغتيال ضده، وكذلك ضد لطفي وبومدين ، هذا بعدما لاحظ أن الاجتماع يسير لصالح منافسيه، هنا أخبر كافي لخضر بن طوبال، فسارع هذا الأخير

إلى منزل كريم لتحذيره من مغبة اللجوء إلى أساليب القوة[19]، وهذا ما ذهب إليه محمد حربي، الذي ذكر بأن كريم حاول إختطاف هؤلاء الثلاثة ،أي لطفي وبومدين وكافي، بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقد إكتشف الملازم بن يازار مسؤول الاتصال في الولاية الثانية، محاولة الاختطاف تلك، وأخبر كافي الذي إنتقل رفقة لطفي وبومدين إلى منزل كريم بقسنطاج فوجدوه في اجتماع مع الكومندان إيدير مولود وأحمد بن شريف، وعبد القادر شابو المدعو مولاي وسليمان هوفمان، وهؤلاء كلهم ضباط فارون من الجيش الفرنسي[20].

وبالتالي لو نفذت تلك الخطة لكانت الكارثة في صفوف الجيش والقيادة، إذ لم يكن ميزان القوى ليسمح بان تمر الأمور بسلام في حال قيام كريم بعمل كهذا، على النقيض من ذلك كل شيء في الحدود كان جاهزا للثورة عليه، دون شك، كان ذلك هو السبب الذي دفع كريم إلى العدول عن خطته، بعد إنذار بن طوبال وتنبيه كافي، هذا الأخير الذي ذهب إلى وزير الدفاع في مكتبه وقال له بدون مقد مات: "أعرف انك تخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش التحرير الوطني، أنبهك بأنك إن فعلت فان جماعتك والموالين لك سيعدمون في نفس الوقت، إنني لا أهددك ولكن أنبهك والقرار لك[21].

ونظرا لميزان القوى الذي إتضحت معالمه، في الاجتماع والفوضى المنتشرة في ا لحدود، والاستياء العام في القيادة، وتخوفا من حدوث خلافات تهدد مصير الثورة، لم يبق أمام كريم سوى التنازل والعودة إلى ذاك الاجتماع.

وهكذا تواصل الاجتماع، وتوصل المشاركون فيه إلى مجموعة من القرارات، غيرت ولو بقليل مسار الثورة نحو الطريق الصحيح.

قراراته:

توصل العقداء العشرة بعد اكثر من مائة (100) يوم من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات من ذلك نذكر، تعين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداءا من منتصف شهر ديسمبر لعام 1959، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة[22].

أما عن التركيبة الجديدة للمجلس، فقد إختلف العقداء حولها، حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس، لكن الأخرين رفضوا ذلك، خاصة بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف حسب ما أورده رابح لونيسي من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة، وذلك لأنه إلتحق بالثورة في بدايتها، عكس الآخرين الذين إلتحقوا بها في عامي 1958، 1959[23]، والذي قال فيه مصطفى هشماوي أيضا بأنه إلتحق في داخل الجزائر بسلاحه، وأبلي بلاء حسنا ضد العدو، وذلك في الولاية الرابعة[24].

وإختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم، حيث إستطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له، كعلي منجلي، وقايد أحمد والطاهر الزبيري وعلى السواعي وعمار رجاي[25]، وكذلك نسجل من العسكريين ضم المجلس بعض ضباط الولايات، ونذكر هنا صالح بوبنيدر[*]، الطاهر بودربالة، وحسين روبيح من الولاية الثانية، ومحند ولحاج[*]، احمد فاضل (حميمي)، ومحمد شعباني[**] من الولاية السادسة[26].

أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أ ية حساسية، وكان من السهولة بمكان وضع إسم، أو شطب أخر دون أي اهتمام، ولهذا فقد تم حذف أسماء كل من الأمين دباغين بسبب موقفه من اغتيال عميرة، وكذا توفيق المدني وذلك بإتهامه بإفشاء مداولات الحكومة[27]، هذا إضافة إلى حذف اسم كل من محمد لبجاوي، صالح الوانشي، عبد الملك تمام، محمود شريف، وعلل حذف أسماء كل واحد من هؤلاء، منها الوجيه ومنها الملفق[28]، وتم إدراج اسمين دون سبب واضح وهما : الشيخ خير الدين، وأحمد بومنجل[***]، وما دام الاثنان – مدنيان- فلم يقع عليهما جدل يذكر[29].

وللإشارة فقد تم وضع في هذه المرة أيضا داخل المجلس كل أعضاء مجلس الولايات، ومسؤولي الفديراليات الثلاث: علال الثعالبي (تونس) بن سالم نورالدين (مراكش)، وقادة فدرالية فرنسا كل من بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون،و السويسي، و ذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957[30] ، وبذلك

أصبح العسكريون يشكلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة، مقابل 3/1 من السياسيين[31].

هذا ومن قرارات الاجتماع كذلك ،ضرورة تعيين قيادة جديدة، وإعادة تنظيم الجيش، كما ألح العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة، وكذا تحديد برنا مج عمل وآفاق المستقبل، ودعى العقداء في اجتماعهم ذاك إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول ، خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 ديسمبر1959، والذي كان يهدف من ورائه إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين[32].

ومن قرارات العشرة كذلك، ضرورة التفكير في تحطيم الخطوط ا لمكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، وإع.ادة جبهة التحرير الوطني إلى داخل الجزائر، وكذا دعا إلى ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني وذكر هنا قضية لابلويت[33].

وإذا كان الاجتماع ذا دلالة سياسية، إلا أنه من جانب أخ ر أعطي تقييما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا و خارجيا، مع التركيز علي التقييم العسكري، وذلك لأهميته ميدانيا خاصة بعد إعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، التي جسدتها ميدانيا تلك العمليات الكبرى بقيادة الجنرال شال، وتمثلت في عمليات التمشيط تلك.

ومن الناحية السياسية والاجتماعية كان من الضروري أيضا على قيادة الثورة مواجهة المخاطر في هذا الجانب، وذلك أمام مشاريع ديغول الرامية إلى إبعاد الشعب عن الثورة، ومن هنا فقد دعا هؤلاء العقداء ،في إجتماع تونس ذاك ،إلى ضرورة الإ سراع في توعية الشعب هناك في القرى، والمداشر، والمدن، وحتى في المحتشدات ، والمعتقلات والسجون، وتحسيسهم بخطورة سياسة ديغول تلك على ثورتهم[34].

إنطلاقا من تلك القرارات، نجد أن الهدف منها كان يتمثل في وضع حد لتلك الإنزلاقات التي كانت الثورة تتعرض لها داخليا وذلك عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح.

(1) مصطفى بن عمر.– الطريق الشاق إلى الحرية .– دار هومه، الجزائر، 2003 .– ص240

(2) Mohammed Harbi .- Le FLN Mirage et réalité : des origines a la prise du pouvoir (1945-1962) .- éd. Naqd- ENAL, Alger,1993.- P249.

(3) مصطفى هشماوي .– جذور نوفمبر 1954 في الجزائر .– دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.– دار هومه، الجزائر ، 2000 ..– ص177.

(4) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- le FLN document et histoire (1954-1962) .- éd. Fayard, Paris, 2004. .- P364.

(5) علي كافي .–مذكرات : من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954– 1962) .– دار القصبة للنشر , الجزائر , 1999 .– ص ص 253 ، 254 .

(6) محمد زروال.– اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية: الولاية الأولى نموذج.– طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.– ص 422.

[7]Sâad Dahlab .- Mission accomplie : pour l'indépendance de l'algerie .- éd Dahlab, Alger, 1990..- P122.

[8] علي كافي .- المرجع السابق .- ص 256.

[9] Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P 365 .

[10] صالح بلحاج .- أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965).- الطبعة الأولى.- دار قرطبة، الجزائر،2006. .- ص43.

[11] محمد زروال .- المرجع السابق .- ص422.

[12] Amar Hamdani .- Krim Belkacem : le lion de djbels.- éd. Balland, Paris,1973..- Op-cit .- P223.

[13] صالح بلحاج.- المرجع السابق .- ص44.

[14] Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P122.

[15] Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .-P24.

[16] علي كافي .- المرجع السابق .- ص 266.

[17] رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين .- دار المعرفة ، الجزائر ، 2000.-ص42.

[18] علي كافي .- المرجع السابق .- ص 266.

[19] المرجع نفسه .- ص266 .

[20] Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité.- Op-cit .-P 4P243,24.

[21] علي كافي .- المرجع السابق .- ص 266.

[22] محمد العربي زبيري.- تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992) .- الجزء الثاني .- دار هومه , الجزائر , 2000.- ص188.

[23] رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع.- المرجع السابق .- ص42.

[24] مصطفى هشماوي .- المرجع السابق.- ص179.

[25] رابح لونيسي .- المرجع السابق.- ص42.

[*] ولد بوادي الزناتي عام 1929 بقالمة ، من عائلة بسيطة ، تعلم بمسقط رأسه حتى نال الشهادة الابتدائية ، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،كان عضوا في المنظمة الخاصة ، التحق بالثورة عند اندلاعها بمنطقة الخروب ، عين كعضو في قيادة الأركان ، أصبح في سنة 1962 قائدا للولاية الثانية . أنظر : المركز الوطني للبحث و الدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر : القرص المضغوط ، الجزائر ، 2003 .

(*) ولد في مارس 1917 ، من عائلة ريفية ، اشتغل في التجارة، كان ميالا إلى حزب الشعب الجزا ئري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، التحق بالثورة منذ بدايتها ، عين قائدا للولاية الثالثة عام 1958 ، في صائفة 1962 و قف مع جماعة تيزي وزو . أنظر : رابح لونيسي .– الجزائر في دوامة الصراع.–المرجع السابق .– ص64.

(**) ولد في 04 سبتمبر 1934 بسوق حماش ببسكرة ، من عائلة متوسطة الدخل ، درس بمعهد عبد الحميد بن باديس ، كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،عين قائدا للولاية السادسة (الصحراء) عام 1959 ، أعدم صبيحة 04 سبتمبر 1964 . أنظر: رابح لونيسي.– المرجع السابق .– ص90 .

(26) صالح بلحاج.– المرج ع السابق.– ص179.

(27) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P367.

(28) Mohammed Harbi .- Le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .- P245.

(***) ولد سنة 1906 ، تابع دراسته حتى أصبح محاميا، كان مقربا من فرحات عباس، فعين في منصب أمين عام للإتحاد الدستو قراطي للبيان الجزائري، إلتحق بالثورة سنة 1956 ، فعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957 ، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة. أنظر: حميد عبد القادر.– المرجع السابق.–ص309.

(29) مصطفى هشماوي.– المرجع السابق .– ص179.

(30) Mohammed Harbi .- Le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .- P245.

(31) رابح لونيسي.– الجزائر في دوامة الصراع .– المرجع السابق .– ص43.

(32) Patrik Eveno et Jean Planchais .-La guerre d algérie : dossier et témoignages .- éd.Laponic , alger ;1990 .- P250

(33) عقيلة ضيف الله.– التنظيم السياسي والإداري:الجزائر(1954–1962).– دكتوراه دولة.– إشراف عمار بوحوش .– معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995/1994.– المرجع السابق .– ص374.

(34) Sâad Dahlab .- op-cit .- p122.